الحـــركـة الجمعـويـة فـــي الجزائـر ودورها الغائب في المجتمع

أ . عبد الله بوصنوبرة(*)

مــدخــل :

ازداد في السنوات الأخيرة في معظم دول العالم عدد التنظيمات المدنية والجمعيات الأهلية المهتمة بقضايا الحياة الاجتماعية والثقافية والصحية والسياسية وغيرها بشكل لم يسبق له مثيل في العصور السابقة ، وهي تنظيمات مستقلة عن مؤثرات المجتمع السياسي والسوق التجارية بحيث لا تهدف للربح، وإنما هي إطار تعبيري يمثل فيه المجتمع بفئاته المختلفة ذاته ومصالحه، وقد توسم المجتمع الجزائري غداة الانفتاح الديمقراطي خيرا من الديناميكية التي أحدثتها الحركة الجمعوية، خاصة مع تراجع دور الدولة في مجال الاهتمام بالقضايا الاجتماعية، لكن سرعان ما تقوض ذلك الأمل، بحيث لم تلعب الجمعيات الدور المنتظر منها باعتبارها الوسيط والقناة بين الدولة والمجتمع وأساس التحضر والروح المدنية ورمز الديمقراطية كما يقول دي توكفيل.

فالواقع الجزائري الناتج عن الظروف التي مرت بها الجزائر جعل أغلب الجمعيات وسيلة للاستقطاب السياسي والحزبي، وأداة في يد قوى لا تستهدف سوى مصالحها الضيقة، لهذا يطرح التساؤل المشروع عن أسباب هذا الواقع الجمعوي المتأزم، وعلى من تقع المسؤولية الحقيقية لإعاقة أدائها بفاعلية ؟ هل تعود إلى الدولة وقانون الجمعيات أم للجمعيات في حد ذاتها أم للمناخ الاجتماعي العام...؟ تساؤلات سنحاول الإجابة عليها في هذه الورقة.

(*) أستاذ مكلف بالدروس بقسم علم الاجتماع - جامعة قـالمة- الجزائر.

١- إطلالة تاريخية:

إن الجمعية مجموعة من المواطنين تعاقدوا على القيام بأنشطة وأعمال تعود بالمنفعة عليهم أو على محيطهم، ضمن قواعد تنظم علاقاتهم الداخلية، وعلى هذا الأساس يمكننا التأكيد أن تاريخ الجمعيات في الجزائر وفي العالم العربي أيضا حديثة النشأة ولا تتعدى بداية القرن العشرين إلا بسنوات قليلة، رغم المؤشرات لـوجـود جـذور لمجتمـع مـدني في التراث العربي الإسلامي حسب عدد من الباحثين(*). وإن كان ذلك بأشكال تقليدية وطبيعية كالقبيلة والزوايا والأوقاف...الخ.

هذا الأمر ما دعا بعض الباحثين إلى اعتبار مفهوم المجتمع المدني وما يشكله من حركة جمعوية وتنظيمات مدنية ونوادي واتحادات...ظاهرة لا تاريخية مشتركة في الدول العربية(١). وبالرغم من أن هذه الأشكال التعبيرية العفوية التي كانت تمثل هوية المجتمع وثقافته، كانت الحصن الذي تكسرت عليه محاولات التعرية الثقافية وطمس تاريخه من طرف الغزاة، خاصة الاستعمار الفرنسي، إلا أن بوادر التمدن والتأثر بالحضارة الغربية بدأت بإحداث نوع من التغيير في بعض الأنماط السلوكية، بإدخال أطر تنظيمية عصرية خاصة من طرف النخبة في مجتمع يرزح في التخلف، منها ما تم استثماره في التصدي والمقاومة للمستعمر، كتأسيس النوادي والجمعيات والنقابات... والتي كانت في البداية مختلطة بين الجزائريين والأوروبيين أواخر القرن التاسع عشر، كمحاولة لإثبات الذات وركوب قطار المدنية و الحداثة، وكانت دوافعهم في الأغلب هي تحسين الأوضاع الاجتماعية والثقافية للأهالي، أي أن أهدافها كانت مطلبية واندماجية تحاول إقناع المستعمر بضرورة المساواة بين الطرفين(٢).

بعد ذلك تأسست بعض النوادي والجمعيات من طرف الجزائريين فقط كخطوة متقدمة في التكفل الذاتي بهمومهم واكتساب الثقة بالنفس في ضل الاحتقار الاستعماري للاهالي، فاهتمت في بداياتها بالمسائل الاجتماعية ومحاولة تقديم المعونة والمساعدة للمحتاجين من السكان والحفاظ على الثقافة الجزائرية...الخ، ثم استغل الوطنيون الجزائريون صدور قانون الجمعيات الفرنسي لسنة ١٩٠١ في التأسيس لشكل جديد

من النضال ضد الاحتلال بعد فشل المقاومات المسلحة في السابق، و قد عرفت هذه المرحلة بفترة الحركة الوطنية. كما لعب بعض المثقفين القادمين من خارج البلاد و خاصة من المشرق العربي و من أوروبا دورا أساسيا في قيام الكثير من الجمعيات الثقافية والأدبية والنوادي الرياضية و غيرها.

فمنذ سنة ١٩٠٢ تأسست جمعية الراشدية بالجزائر العاصمة، وحلقة صالح باي بقسنطينة سنة ١٩٠٧، ورابطة الشبان الجزائريين بتلمسان...وغيرها، و كانت تحركها الدوافع الوطنية بشكل أساسي. وخلال مرحلة مابين الحربين ازدهرت الحركة الجمعوية في الجزائر بظهور نوادي خاصة بالمحامين والأطباء والمعلمين والتجار وغيرهم، كما لعبت الجمعيات الرياضية ممثلة في فرق كرة القدم والملاكمة بالخصوص دورا هاما في تجميع و تأطير الجزائريين خاصة الشباب منهم، مشكلين أداة للتضامن الوطني، وقد كانت هذه الجمعيات الرياضية القاعدة الفعلية التي تأسست عليها الحركة الوطنية الجزائرية(٣)، والمثال الأبرز في قوة التأثير والفعالية في أداء الجمعيات في تلك الحقبة هو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست سنة ١٩٣١ بهدف الإصلاح الديني وتعليم الجزائريين ومحاربة الخرافات...

وأزداد الدور النضالي للحركة الجمعوية خلال الثورة التحريرية المسلحة بقيام الجمعيات الرياضية والثقافية والفنية وإتحاد الطلبة والكشافة... بالمساهمة غير المباشرة في محاربة الاستعمار بواسطة عمليات التعبئة والدعوة للإضرابات وجمع الأموال لصالح الثورة والتعريف بها في المحافل الدولية، وفي فترة ما بعد الاستقلال ورغم المآسي التي عايشها المجتمع الجزائري نتيجة لليل الاستعماري الطويل، إلا أن الدولة الوطنية ضيقت من هوامش الحرية أمام النشاطات والمبادرات الفردية المستقلة للمواطنين من أجل التخفيف من المعاناة وتغطية الحاجيات الملحة، فقيدت عمل الجمعيات والتنظيمات التي كان يمكن لها وفق إمكانياتها المتوفرة وباستغلال آلية التضامن الاجتماعي التاريخية أن تعمل مع الدولة الفتية على تجنيد الشعب لرفع تحديات التنمية الاقتصادية ومحاربة التخلف والجهل والأمراض... لكن كانت الخيارات الإستراتيجية للجزائر في تلك المرحلة لصالح فكرة مركزية السلطة

واحتكارها لكل الأنشطة الاجتماعية وحتى الخيرية بواسطة الأجهزة والمؤسسات الحكومية.

ورغم ذلك خضعت بعض النوادي والجمعيات المتبقية التابعة لبعض الشخصيات التاريخية إلى قانون ١٩٠١ الفرنسي حتى سنة ١٩٧١ حين صدر قانون وطني يراقب بصرامة كبيرة الحركة الجمعوية الهزيلة التي كانت موجودة، ففرض عليها شرط الاعتماد من طرف وزارة الداخلية والولاية معا، مما أجبر العديد منها على أن تنتظم في التنظيمات والاتحادات الرسمية الخاضعة عضويا للحزب الواحد آنذاك، أو أن تحل[٤]، لكن مع هذا ضلت هناك جمعيات سرية ذات دوافع إيديولوجية ودينية تعمل خفية في الجامعات والمساجد المعزولة، ويعتبر قانون ١٩٧١ محاولة من الدولة والحزب الحاكم لتأطير فئات المجتمع ومراقبة توجهاتهم والتحكم فيها، وكان نقله نوعية في التنظيم رغم صرامته الشديدة لكنه هيأ عدة جمعيات لمرحلة تالية أكثر مواجهة وصداما مع النظام[٥] ظهرت خاصة في بداية عشرية الثمانينات مع أحداث الربيع الأمازيغي، الذي تبعته نشأة عدة جمعيات ثقافية ذات التوجه الأمازيغي، وكذا جمعيات تدافع عن حقوق المرأة...

هذا التحول المفاجئ في ردود فعل بعض النخب الثقافية والجامعية اتجاه قمع السلطة للحريات، جاء بعد عشرين سنة من الوصاية على المجتمع واستغلال المنظمات الجماهيرية العديدة التابعة للحزب الواحد وأجهزة الدولة مثل إتحاد النساء والشباب والطلبة والكشافة ومنظمة المجاهدين و جمعيات المعوقين والمكفوفين والهلال الأحمر والنقابة...الخ، في عمليتي التاطير والتوجيه، واعتبارها أدوات مسخرة في يد الدولة لمراقبة المجتمع ومحاصرته وضمان ولائه للسلطة، دون اعطائه الفرصة للقيام بعملية إفراز قياداته الاجتماعية وغيرها بشكل طبيعي للدفاع عن مصالحه وتمثيله التمثيل الحقيقي و مواجهة تعسف السلطة، فقد كانت عملية تولي قيادة المنظمات الجماهيرية تتم بواسطة الدولة وعلى أساس الانتماء للحزب الواحد والو لاءات والجهوية، لا على أساس الكفاءة والفعلية.

وفي سنة ١٩٨٧ وبعد سنة على أحداث قسنطينة أظهرت السلطة الجزائرية بعض التفتح والتسامح اتجاه العمل الجمعوية كفضاء لابد منه يتطلع من خلاله المجتمع نحو تصور ذاتي لمستقبله، فنشأت عدة جمعيات بلغت (حسب جريدة المجاهد ١٩٨٨/٠٥/١٢) حوالي ١١ ألف جمعية، وسمح القانون ٨٧-١٥ برفع بعض العراقيل أمام الجمعيات، فظهرت وتطورت جمعيات أولياء التلاميذ والجمعيات العلمية والثقافية...الخ، لكن مع هذا لم تتمتع بكامل الحرية والاستقلالية حتى جاءت أحداث أكتوبر ١٩٨٨ و هي ثورة الشباب و المهمشين التي قابلتها السلطة الجزائرية بتغييرات سياسية جذرية وإصلاحات اقتصادية غيرت من بنائه ككل، فحركت هذه الأحداث الجمود الذي عرفه المجتمع الجزائري وانفتح على عوالم جديدة تميزت بالتعددية الحزبية وحرية التجمع والتنظيم وحرية التعبير التي بلغت مستويات قصوى عبر الصحافة المستقلة الفتية، فاندفعت النخب المثقفة وخاصة أصحاب السوابق النضالية في الحرب الواحد ومنظماته وغيرهم في تأسيس الجمعيات في شتى الميادين الرياضية والاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية وحقوق الإنسان وغيرها، مما يدل على درجة الكبت التي كانت كامنة في نفوس الجزائريين ومدى حاجتهم للتعبير الحر عن آمالهم، ورغبتهم في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم، وقد اعتبر المؤرخ بن يامين سطورا هذه المرحلة التاريخ الافتتاحي والفعلي للحركة الجمعوية في الجزائر[٦] ، لهذا فهي حديثة العهد مثل بقية البلدان العربية والعالم الثالث مقارنة مع الدول الغربية أو اليابان.

لقد تأسست معظم الجمعيات الجزائرية سنة ١٩٩٠ مع صدور القانون الجديد ٩٠-٣١ الذي فتح أمام الحركة الجمعوية آفاقا واسعة للعمل والنشاط والتطوع وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والمساهمة في التنمية... وبذلك حصلت على مكاسب كبيرة من ناحية المناخ القانوني، خاصة في بداية التسعينات، أي قبل دخول الجزائر دوامة الفوضى والعنف والإرهاب الذي هدد كيان الدولة والمجتمع معا بالانهيار، لو لا صمود قوى اجتماعية ومهنية ومنها المجتمع المدني والحركة الجمعوية، هذه الأخيرة التي عرفت اتجاهين رئيسيين من حيث نموها وتطورها.

١ - **من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤:** ظهرت آلاف الجمعيات الوطنية والمحلية بشكل حماسي، وفي سباق لاكتساح وكسب ساحة العمل الجمعوي وبالتالي ربح مصداقية الممولين والداعمين لها سواء كانت الدولة أو الأفراد.

٢ - **من ١٩٩٥ إلى يومنا هذا:** انخفضت على العموم حيوية ونشاط الحركة الجمعوية ورغبتها في لعب دور أساسي في تأطير المجتمع، بسبب العنف والمصاعب الأمنية من جهة، ومحاولات الاختراق من طرف الحكومة والأحزاب، مما افقدها المصداقية الشعبية التي اكتسبها في المرحلة السابقة .

لكن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي ضربت الكبرياء الأمريكي وغيرت في مجرى التاريخ الحديث بشكل كبير، كان لها دورا مؤثرا في تغيير النظرة إلى العمل الجمعوي والتطوعي وفعل الخير بشكل عام، فأصبحت هذه الأنشطة في معظم الأحيان مرادفة للإرهاب، سواء في العالم العربي أو في أوربا وغيرها، وفرضت الدولة قيودا كبيرة على تمويل ونشاط الجمعيات، مما افقدها الكثير من المصادر الحيوية و الفاعلية، وخير مثال على ذلك هو قرار ولاية الجزائر حل الجمعية الإسلامية الخيرية، بعد مقاضاتها بتهم جمع الأموال دون ترخيص، ثم المرسوم الرئاسي الذي وقعه رئيس الجمهورية يوم ٢٣ نوفمبر ٢٠٠١ والذي يمنع فيه الأعمال الخيرية خارج العمل الحكومي، وفي هذا نوع من الاحتكار الجديد للعمل التطوعي الخيري من طرق الدولة، مع أن دورها المفترض هو تنظيمه وتسهيل وصوله إلى المحتاجين.

٢- الجمعيات بين كثرة العدد وغياب الفعالية:

بعد التحول إلى النهج الديمقراطي والتعددية التي كفلها دستور ١٩٨٩، الذي تغيرت بفضله الواجهة السياسية للبلاد وبدأت رحلة الإصلاحات المتسارعة، ظهر الانفجار الجمعوي على غرار الأحزاب، فدخل المجتمع في ديناميكية جديدة من الحياة الديمقراطية بأوجهها المختلفة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا... فإذا حاولنا تقدير العدد الحقيقي للجمعيات فإن ذلك أمرا صعبا نظرا لعدم مصداقية وموضوعية الإحصائيات، فالتقديرات الرسمية لوزارة الداخلية بصفتها الوصية الأولى على

الجمعيات تشير إلى أن عددها كبير جدا، حيث تطور من ٣٠ ألف جمعية سنة ١٩٩٢ إلى ٤٨ ألف سنة ١٩٩٧، ثم إلى ٥٣ ألف سنة ٢٠٠٠، لينقل سنة ٢٠٠١ إلى حوالي ٧٥ ألف جمعية،(يقدر في ٢٠٠٨ بحوالي ٨٣ الف جمعية) منها نحو ٨٣٠ جمعية وطنية تنشط أو بالأحرى مسجلة في جميع المجالات، وعلى رأسها الجمعيات المهنية (جمعيات أطباء، محامين، تجار، مقاولين...الخ) بـ ٢٠٠ جمعية ثم الجمعيات الرياضية والثقافية بـ ٨٠ جمعية وطنية، و٧٣ جمعية وطنية في المجال الطبي والصحي، وهناك ٥٠ جمعية في الميدان العلمي والتكنولوجي، و١٩ جمعية خاصة بالمرأة، و١٥ جمعية تهتم بالبيئة والمحيط الطبيعي، وفي المجال السياحي والترفيهي توجد ١٦ جمعية وطنية، إلى جانب الجمعيات الوطنية الخاصة بالفئات الاجتماعية المحرومة كالمعوقين قبل أنواع الإعاقة والأطفال المسعفين والمسنين... حيث هناك ١٥ جمعية وطنية، وكذلك الجمعيات الدينية بعدد ١٠ جمعيات وطنية و٠٧ جمعيات حول حقوق الإنسان[٧]، وإضافة إلى هذه الأرقام هناك تقديرات أخرى متفاوتة أوصلت عدد الجمعيات إلى٥٧ ألف، وأخرى تتحدث عن ٦٠ ألف... الخ، لهذا تبقى هذه الأرقام تقريبية فقط، لأنه من الصعب التأكد من حقيقة وجود بعض الجمعيات سواء الوطنية أو المحلية، أي ما إذا كانت لا تزال تنشط أم أنها متوقفة أو انقرضت تماما، فالكثير منها تعمل في المناسبات أو برغبة من الإدارة حتى وإن لم تجدد عقد جمعيتها العامة. لكن من ناحية أخرى فان هذه الأرقام تدل على أن الجزائر قفزت قفزة كبيرة في التطور الاجتماعي والتحديث على الأقل من حيث عدد الجمعيات، أما عن الفعالية ونوعية الأداء و نجاعته في تحقيق الأهداف المنتظرة، فإنها جوهر المشكلة في الجزائر وفي كل البلدان العربية.

إن الحديث عن غياب الفعالية الميدانية في أداء الحركة الجمعوية بالجزائر وضعف كفاءة إطاراتها المسيرة رغم الوجود الرسمي، أدى إلى قول كثير من الباحثين والمهتمين بصعوبة وجود مجتمع مدني حقيقي يمثل قطاعات المجتمع المختلفة ويحمل همومها، إضافة إلى عامل آخر وهو غياب شرط الاستقلالية عن الدولة والإدارة والأحزاب، وهو من أهم شروط ومقومات الوجود والمصداقية

للحقل الجمعوي في المجتمع الديمقراطي، فمن خلال التقارير الرسمية التي تنشر حول الحركة الجمعوية تبين أنه من بين حوالي ٧٥ ألف جمعية معتمدة في الجزائر هناك ٠٥ آلاف جمعية فقط موجودة فعليا وتنشط في الميدان، بل إن معظمها يعرف تجاوزات وانحرافات خطيرة عن الأهداف المسطرة والمحددة قانونا، والتي أدت في بعض الحالات إلى تجاهل أدنى العناصر التنظيمية في مجال التسيير المالي والمحاسبة وسلامة قواعد الميزانية [٨]، وهذا راجع إلى تدني المستوى التنظيمي والتسيير لدى أغلب كوادر وقادة الحركة الجمعوية، ويظهر ذلك جليا في عدم قدرتهم على إعداد ملفات سليمة تتضمن التقدير الدقيق لتكاليف إنجاز المشاريع والتقدم بها لطلب التمويل والمساعدة من طرف الدولة أو الخواص أو الممولين الأجانب.

وقد ساهم في ضعف أداء الجمعيات أيضا غياب آليات الرقابة والمحاسبة والعمل الشفاف ، سواء كان ذلك من داخل الجمعيات أو من طرف الدولة باعتبارها المنظم والساهر على احترام القوانين وتطبيقها، وكذلك لأنها الممول الأول للحركة الجمعوية، لهذا فعند التطرق لقضية الحركة الجمعوية فالكل غير راض عن أدائها و دورها سواء كانوا من السلطات العمومية أو رؤساء الجمعيات أو المنخرطين أو المهتمين من باحثين ومواطنين، فالجميع يؤكد على إخفاقها وتخبطها وفقدانها للتوازن، وأنها تعيش حالة من البطالة والانتهازية غير المبررة في ظل أوضاع اجتماعية متأزمة، وحتى إذا قامت ببعض الأنشطة فآن ذلك يتم بطريقة موسمية وفي مناسبات معينة وتبعا لطلبات وليس برغبة طوعية وذاتية تحددها حاجات المجتمع، ولهذا فهي بعيدة عن الأوساط الشعبية ولا تمثلها، بل يسعى معظم قادتها للارتقاء الاجتماعي والتسلق بهدف الحصول على المناصب والمكاسب الشخصية.

إضافة إلى ما سبق فآن بؤرة اهتمام الجمعيات النشطة ليست المشاريع ذات الفائدة التنموية أو الوقائية أو العلاجية للمشاكل الحقيقية المختلفة و الآفات التي يعاني منها المجتمع، بل النشاطات السهلة والسطحية كالرحلات والمعارض الفنية

والحفلات، فقد بينت حصيلة المشاريع التي مولتها الدولة لفائدة الحركة الجمعوية، بين سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٩ (في عز الأزمة الاقتصادية والأمنية وإعادة الجدولة)، أن نسبة كبيرة منها عبارة عن أنشطة ترفيهية ومعارض فنية و إلى حد ما ثقافية، أي أنها أنشطة استعراضية (إعلانية- إشهارية)؛ حيث بلغت ٤٤ مشروعا من بين ١٢٠ مشروعا، بنسبة ٧٣٦,٪، أما مجال تكوين مؤطري الحركة الجمعوية فقد مولت الدولة ١٤ مشروعا بنسبة ١١,٧٪ ، وفي مجال التوعية بمخاطر الآفات الاجتماعية كالمخدرات والايدز... بلغت المشاريع الممولة ٠٤ مشاريع أي بنسبة ٣,٣٪ ، وفي مجال الأعمال الخيرية مولت الدولة ٠٦ مشاريع بنسبة ٠٥٪ ، والأسباب تعود لسهولة إنجاز البرامج الترفيهية (رحلات، حفلات فنية، معارض...) وتقدير تكاليفها، وعدم وجود معايير ملموسة لقياس مخرجاتها ونتائجها ودرجة تأثيرها على المستفيدين منها [٩]، وبالتالي تكون عملية إعداد التقارير الأدبية والمالية حولها إن وجدت بسيطة وتكون عملية المحاسبة سهلة كذلك من طرف الممولين.

هذا الأداء الهزيل وغير المؤثر للمجتمع المدني وللحركة الجمعوية في الجزائر وفي العالم العربي، يعود لتراكمات متشابكة ومعوقات كثيرة موضوعية وذاتية تعمل على كبحهما وإضعاف دورهما.

٣- معوقات أداء العمل الجمعوي في الجزائر:

رغم الزيادة المحسوسة في الوعي الرسمي والشعبي بأهمية دور المجتمع المدني ومنظماته وجمعياته في التنمية وتحسين ظروف حياة المجتمع، إلا أن عراقيل عديدة لا تزال تعترض العمل الأهلي وأدائه وتحد من فعاليته ونجاحه في بلوغ أهدافه، رغم العدد الكبير من الجمعيات والمؤسسات المدنية و الأهلية والظروف الدولية الملائمة لتطور المجتمع المدني.

وتتنوع معوقات عمل الجمعيات بين ما هو موضوعي ذي علاقة بالمحيط العام الذي تنشط فيه الجمعيات إلى ما هو ذاتي نابع من داخل هذه التنظيمات نفسها، و سنستعرض بعض هذه المعوقات فيما يلي:

أ-المعوقات الموضوعية:

يمكن تصنيفها إلى أوجه مختلفة أولها المعوقات الناتجة عن القوانين والتشريعات والمراسيم التي تحكم وتنظم أنشطة ووظائف الجمعيات وعلاقاتها المختلفة، والتي تضعها الدولة وتلزم كل التنظيمات الجمعوية بالعمل في إطارها، ويمكنها لعب دورا أساسيا في تفعيل وتنشيط حركة الجمعيات كما يمكنها إعاقتها، ويرى عدد كبير من الباحثين أن القوانين الخاصة بالجمعيات تعد من أهم المعوقات أمام الحركة الجمعوية والعمل الأهلي نظرا لعدة عوامل رئيسية أهمها ما يلي :

- لا تسمح المواد القانونية للجمعيات ببدء العمل والنشاط التطوعي أو الخيري... إلا إذا تمت الموافقة المسبقة على تسجيلها واعتمادها إداريا بطريقة رسمية، بعد شهرين من تقديم ملف التسجيل، وخلال هذه الفترة تقوم الإدارة بتقدير مدى صلاحية الجمعية للقبول أم لا فتماطل في الرد بحجة التحقيقات حول أهدافها وأعضائها، وفي كثير من الحالات يتم تجاهل الرد وحتى الرفض، رغم أن القوانين تبيح النشاط للجمعية بعد انقضاء مدة الستين يوما دون رد عليها وفي البلدان المتقدمة تبدأ الجمعيات في النشاط بمجرد إعلام أو إخطار الجهات الإدارية الوصية.

- يصعب قانون الجمعيات من انخراط المواطنين في العمل التطوعي، بسبب التعقيدات الإدارية والإجراءات الأمنية الاحترازية الكثيرة حولهم، حيث تقوم بتحقيقات مفصلة عن أعضائها، مما يبعدهم عن الإسهام والمشاركة في إيجاد حلول لمشاكلهم، فأصبح نقص عدد المتطوعين من أكبر مشاكل الحركة الجمعوية .

- يفرض القانون قيودا كبيرة على نشاط الجمعيات من خلال إجبارها على تقديم طلبات للقيام بالأعمال الخيرية والتطوع، وإذا لم تحصل على الإذن المسبق أو الرخصة فلا يمكنها أن تقوم بها، وهذا ما يعيق الحركة الجمعوية على أن تكون سريعة المبادرة ولا تقع في الممارسات البيروقراطية لضمان نجاح أنشطتها .

- يشترط القانون على الجمعيات شروطا معينة في تركيبة نظامها الداخلي، ويعترض على بعض البنود فيه خلال جمعياتها العامة، وذلك بواسطة إجبارية

حضور ممثلين عن الإدارة لإبداء رأيهم في المسائل المطروحة، مع حق الاعتراض على بعضها، ويعتبر هذا من القيود التي تحد من حرية عمل الجمعيات وتدخلا في سياستها، كما يفرض قانون الجمعيات الجزائري تقديم ملف جديد للاعتماد كلما عقدت جمعية عامة، مما يجعلها تخاف عدم الاعتماد مرة أخرى [١٠].

- جاءت صياغة عدة بنود قانونية بطريقة فضفاضة ومبهمة، حيث يمكن تأويلها و تفسيرها بأشكال مختلفة، الأمر الذي قد يؤدي إلى سوء النية في تفسيرها من طرف الإدارة واستغلالها لتصفية حساباتها مع بعض الجمعيات غير المروضة، مثل النص على تحريم الأعمال التي تهدد النظام العام أو تخالف الآداب أو الأفعال الجسيمة... وهي الأعمال التي تستدعي متابعة ثم حل الجمعية عليها.

وعليه فان النصوص التشريعية في مجال الجمعيات رغم التقدم الطفيف في التوجه نحو المزيد من الانفتاح على المجتمع المدني والحركة الجمعوية، إلا أنها لا زالت عاملا معرقلا لتطورها تطورا سليما، حيث تتشدد الحكومات المتعاقبة اتجاه العمل الخيري وحرية نشاط الجمعيات، خاصة بعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١ التي أنتجت مفاهيم جديدة وأصبح العمل التطوعي لصيقا بالإرهاب تحت الضغوط الأمريكية[**]، وفي مقابل هذا التضييق تتزايد المطالب والدعوات من طرف نشطاء لحركة الجمعوية بضرورة تغيير أو تعديل قانون الجمعيات وتكييفها مع التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية الجارية، ومتطلبات العصر، لأن معظم مواده قد تجاوزها الزمن.

الوجه الثاني للمعوقات الموضوعية للحركة الجمعوية هو إشكالية التمويل وما يتبعها من نقص المقرات الملائمة (أو ضيقها) وانتقاء الإمكانيات المادية والتجهيزات الضرورية للعمل الجمعوي، فالتمويل هو احد المحددات الرئيسية لفعالية الجمعيات واستمرارية نشاطاتها وبرامجها التي تتبناها وكذلك قدرتها على التخطيط الجيد للسنوات القادمة[١١] لقيامها بالأنشطة والبرامج التطوعية التي تعهدت بها أمام جمهورها المستهدف، ولهذا فهي تعتمد بالدرجة الأولى على حقوق التسجيل

واشتراكات المنخرطين والأعضاء إلى جانب هبات المواطنين وبعض المساعدات والتبرعات من طرف بعض المؤسسات الاقتصادية، كما تبادر بعض الجمعيات بإقامة مشاريع ربحية كالمعارض أو الحفلات الخيرية وفي المقابل ترى الحكومة أنها تدعم الجمعيات والمجتمع المدني بالأموال والإمكانيات بشكل كبير، وتعفيها من الضرائب باعتبارها لا تهدف إلى الربح، لكن القليل منها فقط يقوم بنشاطات مفيدة للمجتمع، والأكثرية تتميز بسوء التسيير ولا تحسن التصرف بالأموال العامة الممنوحة لها التي تستغل في الأغراض الشخصية والاختلاسات كما أنها لا تعقد جمعياتها العامة ولا تقدم التقارير المالية والأدبية بشكل سنوي كما هو مطلوب قانونيا .

ويتعرض التمويل الأجنبي للجمعيات إلى مراقبة وصرامة كبيرة، حيث تضع الدولة شروطا قاسية أمامه، مضيعة بذلك فرصا هامة لمساعدة الجمعيات من طرف المنظمات الدولية المانحة التي تهتم بتطوير المجتمع المدني في العالم الثالث والبلاد العربية، والسبب في هذه العراقيل يرجع إلى الخوف من اختراق الجبهة الداخلية وتسريب معلومات تمس بالأمن الوطني، أو إملاء شروط تلك المنظمات الدولية وضغوطها بدعوى أن لا مساعدات بدون مقابل، رغم ما في التمويل الأجنبي من فوائد مادية جمة اقتصادية واجتماعية على المجتمع ككل، بالنظر للمبالغ الكبيرة التي تخصصها للجمعيات والآليات الشفافة والإدارة السليمة في توزيعها ومراقبتها.

والمظهر الآخر من المشكلات التي تواجه الجمعيات هو علاقتها بالدولة، وهي علاقة كما سبق ذكره يسودها التوتر وانعدام الثقة بين الطرفين، خاصة بين الحكومة والجمعيات التي تحاول وتسعى للحفاظ على استقلاليتها أمام تدخل أجهزة الدولة لإخضاعها لإرادتها وسياساتها، فالدولة ونظرا لعوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية و ثقافية بنيت وفق تصور إستراتيجي، يقوم على الهيمنة والوصاية على المجتمع والجمعيات، حتى بعد الانفتاح المظهري، وقد تجلى هذا التصور في شكل قانوني وفي شكل ممارسات سياسية وإدارية غير قانونية تستند إلى المنطق

الاحتكاري لكل شيء في المجتمع، والسبب في ذلك هو أن الدولة لا تزال تحمل إدراكا مفاده أن الأدوار السياسية غير المباشرة والثقافية والتعبيرية ذات الطاقة التغيرية تهدد الشرعية السياسية للنظام السياسي وكذلك الاستقرار السياسي، وتزاحم تصورات وسياسات الدولة بل وتتحداها[١٢]، ولهذا لا تسمح الدولة بحرية التعبير والتنظيم بالشكل الذي يطلق المبادرات الفردية والجماعية البناءة .

ورغم موجة التحولات التي يشهدها العالم، وتغيير مفهوم التنمية من التصور المركزي الفوقي إلى مفهوم المشاركة واللامركزية وإسهام المواطنين من خلال جمعياتهم وتنظيماتهم المدنية وغير الحكومية في إشباع حاجياتهم باعتبارها الأقدر على تحديد تلك الاحتياجات وطرق تلبيتها، إلا أن الدولة لم تقم بالانفتاح الحقيقي على مجتمعاتها، بل قدمت تنازلات تكتيكية فحسب، وبقيت الأساليب القديمة هي السائدة رغم شعارات القطيعة مع الماضي التي رفعتها، فلم تعرف تحولا ديمقراطيا سليما نظرا لمخاوفها من التغيير ونظرتها الفوقية للجمعيات الأهلية كمكمل للوظائف الاجتماعية للدولة فحسب، وليس كشريك له كيانه المستقل لمواجهة مشاكل المجتمع.

ومن المعوقات الناتجة عن علاقة الدولة بالحركة الجمعوية والتي تحد من فعالية نشاطها هو الازدواجية والانتقائية التي تتعامل بها الدولة اتجاه الجمعيات، حيث تساند وتدعم تلك التي تدور في فلكها وتهمش الجمعيات المستقلة والفاعلة أي التي لا تسعى لإرضاء السلطات على حساب مبادئها وأهدافها، ونتيجة لذلك تم تسييس الكثير منها بارتمائها في أحضان الإدارة، كما قامت عدة أحزاب بإنشاء جمعيات تابعة لها بطريقة متسترة مما يحول دون تحقيق مجتمع مدني بمقومات سليمة، يستهدف تنفيذ برامج ومشروعات تعود بالفائدة على كل المجتمع وليس لخدمة المصالح الضيقة للأحزاب خاصة أثناء الانتخابات .

إن الدولة لا تفضل الجمعيات القوية والمستقلة بل تخاف من كل مبادرة ذاتية نابعة من المجتمع وغير خاضعة لبيروقراطيتها، وتعتبرها محاولة للخروج على الخط الوطني، ولهذا فهي تعطي البعد الأمني في نشاط الجمعيات الدرجة الأولى في

تعاملها معها، فتفضل الجمعيات أو بالأحرى المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب الحاكم والتي توكل لها دور التأطير والتحكم في الشرائح الاجتماعية المختلفة كالشباب والنساء والعمال... وتعبئة الرأي العام أثناء المناسبات والاستحقاقات الانتخابية.

وعليه فإن غياب عنصر الاستقلالية في عمل الحركة الجمعوية بسبب الدولة أولا ثم عدم وعي الجمعيات ثانيا قد أفقدها مصداقيتها وفعاليتها وقدرتها على إحداث التغيير نحو الأفضل الذي ينتظره منها المجتمع، وهذا ما أدى إلى التساؤل حول دقة القول بوجود مجتمع مدني فعلي في الجزائر .

كما تعترض الحركة الجمعوية معطيات سوسيولوجية معقدة ناتجة عن ترسبات التقاليد والتراث التاريخي والأنماط الفكرية والثقافية السائدة، والتي تؤثر في كفاءة أداء الجمعيات، ومن أهم الخصائص المميزة للمتجمع الجزائري هي المشاكل السوسيو- إقتصادية المتراكمة عبر عقود من الزمن، كالأمية والتخلف الفكري والفقر والبطالة... مما أنتج حالة من غياب الوعي بأهمية المشاركة من طرف المواطنين في الحياة السياسية والتنموية للمجتمع، وقلص من مساهمة المرأة والشباب خاصة، وجعل كل فرد من أفراد المجتمع لا يهتم إلا بشؤونه الخاصة وأسيرا لمشاكله اليومية، فلا يفكر في التطوع لخدمة الصالح العام رغم عراقة مظاهر التضامن الاجتماعي في المجتمع .

وحتى بعد الطفرة النفطية، لم تحدث طفرة تنموية اجتماعية وسياسية موازية، فلم تظهر حركة جمعوية أو مجتمع مدني فاعل ومؤثر يعبر عن نضج المجتمع وتحوله نحو الديمقراطية والتعددية والروح المدنية، باستثناء بعض الجمعيات الخيرية التي تهدف إلى رعاية بعض الفئات الخاصة والتي ترتبط بالدولة، و السبب يرجع إلى التخلف الثقافي و بقايا تشكيلات المجتمع التقليدي مثل الروح القبلية و الجهوية التي لازالت تقاوم منطق الحداثة والمواطنة وثقافة التسامح وحل الصراعات بالطرق السلمية و الحضارية، فبقي الولاء للقبلية أو العشيرة أولى من والولاء الوطني.

وفي ظل هذا المناخ السوسيولوجي تعاني الجمعيات الأهلية من غياب الرغبة في تغيير أنماط التفكير السلبية من طرف أفراد المجتمع، ومن ذلك الاعتقاد بأن التنمية هي مسؤولية الدولة وحدها، فيقع المجتمع في الاستسلام للتواكل وعدم العمل على تنمية القدرات الذاتية و الخروج من التخلف بواسطة الجمعيات والتنظيمات المدنية، و ما يزيد في هذا الواقع السلبي هو تقلص حجم الطبقة المتوسطة بسبب الأزمة الاقتصادية وضعف القدرة الشرائية، و هي الطبقة المثقفة التي تربط بين عامة الشعب والطبقة الحاكمة، لأن هناك علاقة بين نمو الطبقة المتوسطة ونمو الحركة الجمعوية [١٣]، ولكن مقابل هذا العائق هناك مشكلة هيمنة النخبوية داخل الحركة الجمعوية، حيث تفتقد للبعد الجماهيري والتغلغل في وسط الشعب، مما جعل هذه الجمعيات بعيدة عن واقع المواطن البسيط الذي لا يسمع عنها إلا في المناسبات أو من خلال بيانات التأييد لسياسات الدولة، كما أن نشاط الجمعيات يتم في معظمه في المدن الكبرى مما أنتج خللا كبيرا في التوازن بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

ب - المعوقات الذاتية :

هي المعوقات النابعة من داخل الجمعيات نفسها، أي أن الأصل في عرقلة نشاطاتها والتقليل من فعاليتها هو أعضاؤها من مسئولين ومتطوعين، وتتمثل أهم العوائق الذاتية في العناصر التالية:

- غياب الثقافة الجمعوية أو المدنية لدى إطارات الجمعيات أنفسهم، فمعظمهم يفتقد لقناعة حقيقية بأهمية وقيمة التطوع بالمال أو العلم أو بالوقت لتحقيق الأهداف النبيلة له لفائدة المجتمع، بل يعتبرون الجمعيات مطية لا غير من أجل تحقيق مآرب شخصية والارتقاء الاجتماعي والثراء المادي، من خلال التقرب من أصحاب القرار، ولهذا فهم لا يهتمون باستقلالية الجمعيات بقدر ما يهتمون بتوفر الدعم المالي من طرف الدولة خاصة، ومن آثار غياب ثقافة التطوع أيضا هو عدم الانتظام في تسديد الاشتراكات مما أفقد الجمعيات مصدرا ذاتيا للتمويل.

- يتميز الكثير من إطارات الحركة الجمعوية بنقص الكفاءة التنظيمية رغم النسبة الكبيرة منها ذات التعليم العالي، حيث تفتقد للتكوين المتخصص في الجوانب الإدارية وطرق التسيير والمحاسبة وتخطيط البرامج وحفظ البيانات والأرشيف وتنظيم السجلات وإعداد الملفات الخاصة بطلب تمويل المشاريع من طرف الهيآت الدولية خاصة التي تشترط ملفات دقيقة وموضوعية، ومن جهة أخرى تعاني الجمعيات من عدة مشاكل تنظيمية كالتداخل في الصلاحيات والأدوار وغموض بعضها.

تسود الحركة الجمعوية بشكل عام مظاهر التسلطية مثلها مثل النظام السياسي الذي تنتقده في خطابها، حيث تغيب الديمقراطية و الشفافية في إدارة شؤونها، فتحتكر جماعة واحدة أو شخص واحد السلطة لكي يتم توجيهها لغير الصالح العام، مما افقد العمل الأهلي مصداقيته وفعاليته، وهكذا أصبحت الكثير من الجمعيات تعرف باسم رؤسائها أكثر من اسمها.

يعتقد مسؤولي الحركة الجمعوية بأن الفئات المستهدفة من النشاط لا تستطيع بطبيعتها تحديد احتياجاتها ووسائل تحقيقها، لضعف مستواها المادي و العلمي و الفكري... وهذه الروح الاستعلائية تضعف من قنوات الاتصال والتشاور بينهم وبين الجمهور.

توجد عوائق أخرى ذاتية تتمثل في عدم التنسيق والتكامل بين الجمعيات المختلفة، فرغم تزايد عددها بشكل كبير في العقود الأخيرة لا تزال كل جمعية تنشط بمعزل عن الأخرى ولم يحدث التعاون بينها لتبادل المعلومات والتجارب ومواجهة تعسف الإدارة، وبدل ذلك هناك نوع من الصراع والتنافس بينها في مجال التمويل وغيره، بينما كان المفروض تكتلها في شكل اتحادات أو شبكات و تحالفات لتحقيق أغراض مشتركة كآلية لتنظيم وترقية العمل الجماعي بينها.

وعليه يعتبر الكثير من الباحثين أن العوامل الذاتية لها التأثير الأكبر في إعاقة نجاح الحركة الجمعوية، رغم كثرة وتشعب العوائق الموضوعية، ولهذا تتزايد المطالب بضرورة الإصلاح الداخلي للجمعيات والمجتمع المدني.

وفي ختام هذه الورقة لا يمكن وضع المسؤولية على طرف دون آخر، فنشأة الحركة الجمعوية في الجزائر جاءت في ظروف عصيبة واضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية عانت خلالها الدولة من ضعف في هيبتها، مما جعلها تتنازل على الكثير من الشروط الضرورية لتأسيس الجمعيات، وتتجاهل الخروق التي واكبت فترة النشأة والتأسيس، والتي كانت متسرعة ودون دراسة أو تخطيط مسبقين.

فمن جهة الدولة وبعد تردي الأوضاع الأمنية حاولت التراجع وضبط أكثر للعمل الجمعوي، بإفراغه من محتواه ومقوماته وأهمها الاستقلالية والطوعية، فوظفت في أحيان كثيرة أعيان للإدارة لاختراق الجمعيات وإخضاعها لإرادتها، واستعملت عاملان هامان في ذلك هما التمويل والمقرات للسيطرة على الحركة الجمعوية، كما لعبت العوامل الذاتية من داخل الجمعيات نفسها دورا هاما في فشلها في القيام بدورها بفعالية. فرغم كون لحركة الجمعوية مدرسة هامة لتعليم الديمقراطية، نجدها أول من يدوس القيم الديمقراطية المتمثلة في التداول على القيادة ومشاركة الجميع في اتخاذ القرارات داخل الجمعيات، لهذا فإن أهم أسباب ضعف الجمعيات هي عدم قدرتها على توحيد كلمتها وفرضها على الدولة كقوة تمثل المجتمع، وذلك بعد إحداث التغيير من داخلها أولا.

الهوامش

(*) في هذا الإطار أنظر كتاب مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي لمؤلفه أحمد شكر الصبيحي الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت.ط١-٢٠٠٠

وكتاب نحو مفهوم عربي- إسلامي للمجتمع المدني لمؤلفه عبد الحميد الأنصاري دار الفكر العربي-القاهرة.٢٠٠٢

(١) عبد الناصر جابي (النظام السياسي الجزائري: المجتمع الجزائري بين الأزمة والانتقال) إشراف عبد الله حمودي، وعي المجتمع بذاته، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٩٩٨.ص ص (١٩٩، ٢١٨)

(2) omar derras, (la participation associative et rapport ou politique des jeunes en algerie) coordination omar derras, le mouvement associatif au magreb,les cahiers du CRASC.oron, N°: 05, 2002 PP (169-180)

(3) Djamel aissani. Historique et évolution du mouvement associatif en algerie .www.ama.ass.dz. 23/05/2006

(4) omar derras op.cit 20

(٥) سرحان بن دبل العتيبي (ظاهرة العنف السياسي في الجزائر) مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد ٢٨، العدد ٠٤، ٢٠٠٠، ص ص ٠٧-٥٧

(6) Djamal Aissani.Op Cit

(٧) الخبر الأسبوعي، ٢٧ أوت/٠٢ سبتمبر ٢٠٠١، العدد.١٣٠.

(٨) جريدة الخبر الأسبوعي، ١٧ إلى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥، العدد ٣٥٥.

(٩) جريدة الخبر الأسبوعي، ١٧ إلى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥، العدد ٣٥٥

(١٠) جريدة الخبر ٢٠٠٦/١٦/٢١،ع ٤٧٣٥

(**) منعت الحكومة الجزائرية من خلال عدة مراسيم العمل الخيري خارج إطار الحكومة ودون إذن مسبق لذلك ، دخلت ولاية الجزائر الجمعية الخيرية الإسلامية رغم أعمالها الاجتماعية الكبيرة لفائدة عدة شرائح من المجتمع بحجة جمع الأموال دون ترخيص ولإشهار لأنشطة، ونفس الأمر مع معظم الحكومات العربية التي ضيفت على عمل الجمعيات فيها

(١١) أماني قنديل، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٨.ص ١٠٥

(١٢) أحمد ثابت ،الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،القاهرة ،١٩٩٩.ص ٩٩.

(١٣) أماني قنديل، الإسهام الاقتصادي و الاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة .١٩٩٩، ص ٢٧٤.